أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على فاعلية الأداء المالي في ظل الحوكمة المؤسسية

"دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السودانية"

The effect of using the benchmarking method on the effectiveness of financial performance under corporate governance. A field study on a sample of Sudanese industrial companies.

د.عبد الرحمن عادل خليل عثمان
أستاذ المحاسبة المشارك جامعة النيلين (السودان)- كلية التجارة
abdelrah20002@gmail.com

د. أبوبكر عثمان محمد عثمان
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة شندي - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
abubakerosman4458@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على فاعلية الأداء المالي في ظل الحوكمة المؤسسية. وتوصلت الدراسة إلي أن استخدام أسلوب القياس المرجعي في ظل تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية ساعد على تخفيض التكاليف وزيادة ربحية الشركة، كما ساهم استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحقيق خاصية الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة كفاءة أنشطة الشركة في ظل وجود حاكمية مؤسسية. وقدمت الدراسة عدد من التوصيات منها: التطبيق الصحيح لمبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية لتسهيل مقارنة معلومات التكاليف الخاصة بالشركة بين السنوات وتحسين مؤشرات الأداء المالي بالشركة.

الكلمات مفتاحية: القياس المرجعي، فاعلية الأداء المالي، الحوكمة المؤسسية

Abstract

The study aimed to identify the impact of using benchmarking method on the effectiveness of financial performance within corporate governance. The study found that the use of a benchmarking method within the application of corporate governance rules helped to reduce costs and increase the profitability of the company, and the use of a benchmarking method provides the property of optimal use of resources, which increases the efficiency of the company's activities in the presence of corporate governance. The study made a number of recommendations, including: the correct application of the principles and rules of corporate governance to facilitate the comparison. of the company's cost information between years and improve the company's financial performance indicators.

Keywords: *benchmarking, effectiveness of financial performance, corporate governance*

1. الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

تعد عملية القياس المرجعي من التطبيقات المعاصرة التي بدأت تستخدمها المؤسسات كأحد الأدوات المستخدمة لتطوير وتحسين الأداء والوصول إلى الريادة في مجال العمل، وتحقيق رضا العملاء والاستفادة من قدرات العاملين في المؤسسة في تحقيق التميز والإبداع نظراً لما يتسم به مناخ العمل بالمؤسسات بالتغير المستمر والتطور السريع، والمنافسة القوية التي فرضت أمام العملاء متلقي الخدمة العديد من البدائل، مما جعل هناك صعوبة على أي مؤسسة أن تعمل بمفردها دون أن تعرف كيف يعمل الآخرون ولا يمكن لها أن تستمد بمفردها وتحقق التحسين والتطوير إلا من خلال التعاون تستطيع الاطلاع على ما يقومون به والاستفادة منه في تطوير أعمالها.

٢,١ مشكلة الدراسة

تعاني معظم شركات الصناعية السودانية منعدم الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد احتياجاتها بدقة والذي ينعكس على أدائها المالي ويحول دون قدرتها على الاستمرار وتحقيق الأهداف المخطط لها والذي يمكن أن يودي إلي فقدان القدرة التنافسية في سوق العمل. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية؟
- ما أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية؟
- ما أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية؟
- ما أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية ؟

٣,١ أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١,٣,١ الأهمية العلمية (النظرية)

تظهر الأهمية العلمية للبحث في إثراء المكتبات بالمعلومات عن اسلوب القياس المرجعي ودوره في فاعلية الأداء المالي في ظل وجود حوكمة مؤسسية قائمة علي قواعد ومبادئ الحوكمة، أهمية تسليط الضوء على الأنشطة الحديثة للتكاليف والتي منها أسلوب القياس المرجعي.

٢,٣,١ الأهمية العملية (التطبيقية)

وتتمثل في قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الصناعية السودانية، ومن ثم توجيه الشركات السودانية نحو استخدام اسلوب القياس المرجعي لقياس وتحديد تكلفة المنتجات بصورة دقيقة لما لها من دور في فاعلية الأداء المالي في ظل حوكمة مؤسسية.

٤,١ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم وأهمية وأبعاد فاعلية الأداء المالي في ظل الحوكمة المؤسسية.
- اختبار أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية .
- التعرف على أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية.
- توضيح دور استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية.
- تحديد أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي على مؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية.

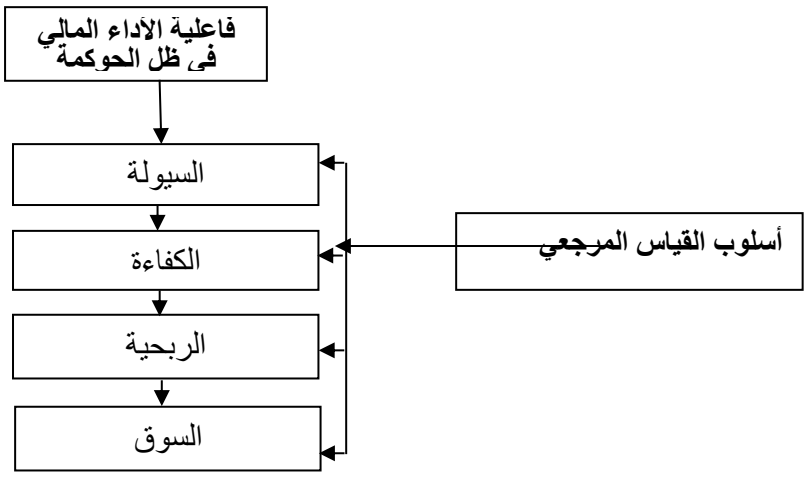
٥,١ فرضيات الدراسة:

لحل مشكلة الدراسة وبناءً على أهدافها قام الباحثان بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام اسلوب القياس المرجعي ومؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام إسلوب القياس المرجعي ومؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام اسلوب القياس المرجعي ومؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام إسلوب القياس المرجعي ومؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية.

٦,١ نموذج الدراسة

المتغير المستقل المتغير التابع



شكل (١) :نموذج الدراسة
المصدر: إعداد الباحثان، ٢٠٢٣م

٧,١ منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحثان بمجموعة من المناهج تتمثل في:

- **المنهج التاريخي: من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.**
- **المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات.**
- **المنهج الاستقرائي: لاختبار صحة الفروض.**
- **المنهج التحليلي: لتحليل المشكلة والوصول للنتائج والتوصيات.**

٨,١ حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

- الحدود المكانية: شركة ويتا للغلال، شركة سين للغلال، شركة سيقا للغلال.

- الحدود الزمانية: الفترة من ٢٠٢٣م.

- الحدود البشرية: تتمثل في المحاسبين الماليين ومحاسبين التكاليف والمدراء الماليين والمراجعين الداخليين بمجتمع الدراسة.

- الحدود الموضوعية: تتعرض الدراسة إلي استخدام أسلوب القياس المرجعي بالشركات وأثره على فعالية الأداء المالي في ظل وجود حوكمة مؤسسية والذي يعبر عنه (بمؤشر السيولة، الكفاءة، الربحية، السوق).

٩,١ مصادر جمع بيانات الدراسة:

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في الآتي:

- المصادر الأولية: تستخدم الاستبانة لجمع البيانات الأولية.

- المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات والصحف، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

١٠,١ الدراسات السابقة

دراسة خيري، (٢٠٠٧): هدفت هذه الدراسة إلي بيان دور قياس وكفاءة النظم المحاسبية المحوسبة في توفير المعلومات المحاسبية التي تؤدي إلي رفع كفاءة الأداء المالي. بيان أثر استخدام النظم المحاسبية المحوسبة تؤثر في مخرجات النظام المحاسبي، توضيح أثر استخدام التقنية الحديثة في النظم المحاسبية علي رفع كفاءة الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى عدة

نتائج أهمها: إن استخدام النظم المحاسبية ساعد في تحسين نوعية مخرجات النظام المحاسبي كما ساعدت في توفير سجلات متكاملة ومنظمة بالوقائع والعمليات المحاسبية في أقل وقت ممكن والتي أدت إلى توفير وسائل رقابة مالية.

دراسة عبد الله ، (٢٠٠٩): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي بزكاة السودانيين العاملين بالخارج، الوقوف على مدى كفاءة الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي بزكاة السودانيين العاملين بالخارج، تحديد مواطن الضعف والخلل في الأداء بزكاة السودانيين العاملين بالخارج. توصلت الدراسة الى انه توجد علاقة طردية بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وضبط الجباية والإنفاق، وجود نظام الرقابة الداخلية الفعال يودي إلى تقليل الجهد، تطبيق نظام الرقابة الداخلية الفعال يساهم في تقليل حدوث الأخطاء

دراسة: **Maged & Hesham, (2011)**: هدفت هذه الدراسة إلى فحص أسلوب القياس المرجعي ومدى تطبيقه في عدد من المنظمات الصناعية والخدمية سعيا نحو تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحديد القوى المحركة والمنافع الناتجة عن استخدام أسلوب القياس المرجعي، والتعرف على الأسباب التي تحد من استخدام أسلوب القياس المرجعي للأداء، وفحص أهم العوامل المؤثرة على فاعلية أسلوب القياس المرجعي للمنظمات. من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن تطبيق القياس المرجعي يؤدي إلى زيادة الميزة التنافسية، وزيادة الربحية، وتحقيق التحسين المستمر، كما يؤدي التطبيق الفعال لأنشطة القياس المرجعي إلى تحسين رضا العملاء وكذلك تحسين الجودة وتحسين العمليات.

دراسة: الحسين، (٢٠١٦م): هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل نموذج محاسبة استهلاك الموارد من حيث المفهوم والأهمية وإجراءات التطبيق توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: استخدام محاسبة استهلاك الموارد في قياس التكلفة يحقق دقة أكثر للتكاليف غير المباشرة للخدمات الصحية. ونموذج محاسبة استهلاك الموارد يساعد في قياس مدى التقدم تجاه أهداف خفض تكاليف استخدام الموارد. وتطبيق نموذج محاسبة استهلاك الموارد يؤدي إلى زيادة مرونة وسرعة إعداد التقارير المحاسبية.

دراسة: علي، (٢٠١٧): هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور أسلوب القياس المرجعي في إدارة تكلفة المنتجات ودعم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية. اتبع الباحث المنهج الوصفي وذلك من خلال دراسة وتحليل بيانات من الشركات الصناعية السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ان أسلوب القياس المرجعي يؤثر على تحليل سلاسل القيمة وتحليل مسببات التكلفة وتحليل الموقف الاستراتيجي. كما أن أسلوب القياس المرجعي يؤثر على تحقيق الريادة التكليفية وزيادة جودة المنتجات كما يؤثر على تسعير المنتجات والإبداع والابتكار في المنتجات وتسليم المنتج.

دراسة: نعيم وقاسم، (٢٠١٧): هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الاستمرارية وأهميتها لدى الشركات وتحديد أهم العوامل أو الأسباب التي تحد من قدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق أهدافها، فضلاً عن تحديد الوسائل والإجراءات التي من الممكن أن يكون لها دور فعال في تجنب الشركات لحالات الفشل التي تتعرض لها جراء مؤثرات داخلية او خارجية أوجدتها بيئة الشركة التي تعمل فيها، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن غالبية أفراد العينة لديهم إدراك ووعي فوق المتوسط عن أهمية العوامل المؤثرة على استمرارية شركات المقاولات، وأن جميع العوامل الداخلية والخارجية كان لها تأثير كبير على فشل شركات المقاولات إلا أن تأثيراتها قد تفاوتت من مجموعة إلى أخرى ومن عامل إلى أخر.

دراسة: سامي، (٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات عمل أسلوب القياس المرجعي لتدعيم أغراض الرقابة وترشيد القرارات الإدارية المستخدمة في البنوك الالكترونية. وأيضاً تحديد مستوى الرقابة على التكاليف في البنوك الإلكترونية، والتعرف على واقع ترشيد القرارات الإدارية في البنوك الإلكترونية. تمثلت نتيجة الدراسة في انه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين أسلوب القياس المرجعي والرقابة على التكاليف، وترشيد القرارات الإدارية بالبنوك الالكترونية.

دراسة: الطيب، (٢٠١٩): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية لدعم الميزة التنافسية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى ان غالبية المصارف السودانية التي تطبق الدور الحكومي للمراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة فاعلية أداء الضبط الداخلي بها. وان غالبية المصارف التي تفصح اختياراً عن المسؤولية الاجتماعية ينعكس ذلك على جذب عملاء جدد للمصرف والمصارف التي تعمل على التحسين المستمر لأداء خدمات تتميز على منافسيها.

دراسة: عبد المحمودي، (٢٠٢٢): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي أثر الحاكمية المؤسسية علي الأداء المالي والتشغيلي للشركات الصناعية العراقية. وتوصلت الدراسة إلي أن هنالك شمول للحاكمية المؤسسية علي جميع أقسام الشركات ولها

أهمية عالية علي تحسين الأداء المالي والتشغيلي، كما أن أبعاد الحاكمية المؤسسية تؤثر علي الأداء المالي والذي يرتبط بشكل مباشر مع الدور الإشرافي الذي يمارسه المجلس علي الإدارة وطريقة قيامها بمهامها وقدرتها علي تعظيم ثروة المالكين.

يري الباحثان أن الدراسات السابقة تعرضت الي أسلوب القياس المرجعي كأسلوب حديث من أساليب إدارة التكلفة يعمل على خفض التكلفة ومن ثم دعم الميزة التنافسية للمنشآت، كما تناولت فاعلية الأداء المالي من خلال مؤشرات السيولة والكفاءة والربحية والسوق. بينما تتعرض دراسة الباحث الحالية الي استخدام أسلوب القياس المرجعي في فاعلية الأداء المالي حيث تتفق مع الدراسات السابقة في تناول أبعاد فاعلية الأداء المالي المتمثلة في مؤشرات(السيولة، الربحية، الكفاءة، السوق) .

٢. الإطار النظري للدراسة

١,٢ أسلوب القياس المرجعي:

يطلق بعض الكتاب على هذا المدخل مصطلح القياس المقارن كما يطلق البعض الآخر مصطلح القياس المرجعي كما أطلق أيضاً على هذا المصطلح مسميات أخرى منها: المقارنة بنموذج قياسي، والقياس المقارن بالأفضل وعلى الرغم من هذه الفروقات اللفظية إلا أن هناك شبه اتفاق على المعنى المقصود والفائدة المحققة من التطبيق. وعلاف القياس المرجعي بأنه العمليات التي يمكن للمنظمة من خلالها تحديد العوامل الحاسمة للنجاح وتحديد أفضل الممارسات لدى المنظمات الأخرى (أو الأقسام الأخرى داخل المنظمة) للتعامل مع هذه العوامل وهو ما يؤدي إلى تحقيق العديد من أوجه التحسين في مختلف العمليات التشغيلية وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على تخفيض التكاليف نتيجة التخلص من الأخطاء وأوجه القصور والأنشطة عديمة القيمة المضافة (ريشو، ٢٠١٠م).

كما عرف أيضاً بأنه: "عملية عن طريقها تحدد المنظمة النجاح الخاص بها في تقديمها للخدمات، المنتجات وتدرس الممارسات المثلى والمتاحة لغيرها من المنظمات لتحقيق العوامل الحاسمة للنجاح ثم تقوم بعد ذلك بتنفيذها كمحاولة للمساواة أو التخوف على هؤلاء المنافسين في الأداء" (صقر، ٢٠١٢م) .

وكذلك عرف بأنه: "عملية منهجية ومتواصلة للقياس لأنشطة المنظمة مقارنة بينها وبين أنشطة المنظمات الأخرى للحصول على معلومات من شأنها أن تساعد المنظمات في تحديد مواطن القوة والضعف ومن أداء التزاماتها القائمة" (إبراهيم، ٢٠٠٨م).

كما عرفها المركز الأمريكي للإنتاج والجودة (APQC)بأنها:"عملية منتظمة ومستمرة، وتتطلب القياس المتواصل والمقارنة المستمرة لعمليات ونشاطات الشركة مع الشركات الرائدة والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد الشركة على اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير أدائها." (طلعت، ٢٠٠٨م).

يساعد تطبيق القياس المرجعي على تحقيق عدة أهداف، إذ يرى Young & Elanthan بان تطبيق القياس المرجعي له ثلاثة أهداف وهي كالآتي:(الموسى، ٢٠٠٨م)

- التحسين المستمر للعمليات الداخلية، وذلك من خلال دراسة الكيفية التي ينفذ بها الآخرين أدائهم وتحديد نواحي القصور في الأنشطة الداخلية والعمل على تلافيها.
- تسعى الشركة من أجل أن تصبح المنافس الأكبر من خلال ايجاد أفكار وتحسينات جديدة أفضل من تلك التي يمارسها المنافسون.
- لأغراض البقاء في بيئة الأعمال.

أما Robent فقد حدد أربعة أهداف من تطبيق القياس المرجعي وهي:

- مساعدة الشركة بالاستفادة من خبرات وتجارب المنظمات الأخرى.
- تحديد كيفية أداء الشركة بشكل يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها في تحقيق أهدافها باستخدام أفضل الطرائق لذلك.
- مساعدة الشركة على أن تكون في الصدارة من خلال تمايز منتجاتها بتحديد تلك المجالات الأكثر ضرورية في تعزيز الميزة التنافسية للشركة وإجراء التحسينات الضرورية على منتجاتها (مختار، ٢٠١٨).
- استخدام نتائج القياس المرجعي لتجاوز وتقليل الأخطاء والمشاكل داخل الشركة.

يرى البعض أن مزايا القياس المرجعي تنحصر في الآتي: (طاحون، ١٩٩٧م):

- يساعد أسلوب القياس المرجعي المنشأة في التنبؤ بأداء منافسيها في المستقبل لأن هذه التنبؤات التنافسية تعتبر ذات أهمية خاصة عند تقييم مدى ملائمة الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل، ودعم الإستراتيجية على المدى الطويل.
- تحفيز التخطيط الاستراتيجي من اجل التأكد من أن العمليات الصناعية سوف تظل تنافسية، وتقييم مواطن القوة والضعف، وتعزيز وتشجيع الطرق التنظيمية والممارسات الجديدة (Ahmed and Moosa,2011).
- يؤدي هذا المدخل إلى جعل إدارة المنشأة دائماً متجددة ومتطورة، وبعيدة عن التقادم وذلك عن طريق البحث دائماً عن أفكار وطرق ووسائل جديدة للعمل.
- يؤدي التركيز الخارجي إلى خلق مقاييس أداء تنافسية خارجية تؤدي بالضرورة إلى زيادة كفاءة وفعالية مقاييس الأداء وتجعلها أكثر تنافسية.
- يؤدي إلى تحديد أفضل أداء للموارد البشرية من أجل تطوير وتحقيق إمكانية العالمين من أجل دعم إستراتيجية المنشأة.
- يمكن المنشأة من تطوير وتحسين إستراتيجيتها من خلال مراعاة الطرق التنافسية التي تتبعها المنشآت الناجحة الأخرى وتكيفيها لتتلاءم معها.

يري الباحثان أن أسلوب القياس المرجعي أداة من أدوات إدارة التكلفة تتسم في تحديد نقاط القوة والضعف من خلال مقارنة أداء المنشاة مع مثيلتها من نفس النشاط لمعالجة نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة بغرض الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق اعلي ربحية وزيادة القدرة التنافسية للمنشاة .

٢,٢ فاعلية الأداء المالي في ظل الحوكمة المؤسسية:

عرفت الحوكمة المؤسسية بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسة وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسات وفهم المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمر الشركة (العبيدي، ٢٠٠٧م).

أن الفعالية أمر هام في حياة المنظمات نتيجة التطور الكبير والمنافسة الشديدة من أجل البقاء والاستمرار، فقد سعى عدد من الباحثين والمهتمين إلى إيجاد نظرية تعتمدها المنظمات لكي تكون فعالة، ولكن موضع الفعالية هو موضوع معقد بتعقد المنظمات نفسها، وهذا ما أدى إلى كثرة الاختلافات حول تحديد مفهومها وضبط مؤشرات وقياسها وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحديد الظواهر التي تحيط بفعالية التنظيمات (الصيرفي، ٢٠٠٧م).

ويمكن تعريف الفعالية التنظيمية بأنها قدرة التنظيم على تحقيق الأهداف طويلة وقصيرة المدى التي تعكس موازين القوى للجهات ذات التأثير ومصالح الجهات المعنية بالتقييم ومرحلة النمو أو التطور التي يمر بها التنظيم (القرويتين، ٢٠٠٢م).

كما أن الأداء المالي يمثل قدرة المنظمات على إنجاز أهدافها المالية وهو الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها المنظمات، ويعبر عن الأداء المالي للمنظمات من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية والسيولة وغيره (Michael S.C. tse, Maleen Z ,2009)

الأداء المالي ذو علاقة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويتم الحكم عليه من خلال الدراسة المستفيضة للبيانات والقوائم المالية، بغرض الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، والتخطيط الاستراتيجي، والكشف عن أوجه القصور وانحرافات السياسة المالية المتبعة، وتصحيح هذا الانحرافات، الأمر الذي يترتب عليه حماية المنظمات من مخاطر عدم الإيفاء بالتزاماتها وزيادة قدرة المنظمات على الاستمرارية والمنافسة(لطفي، ٢٠٠٥م) .

تكمن أهمية الأداء المالي في ارتباطه المباشر بتحقيق أهداف المنظمات، إذ أن الأداء المالي الناجح هو سبب في نجاح المنظمة وقدرتها على التطور والتفوق، كما أنه يساهم في تزويد المنظمة بالموارد المالية والفرص الاستثمارية المختلفة، التي تلعب دوراً في تعزيز نجاح المنظمة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح ويمكن من خلال التقييم الفعلي للأداء التعرف على درجة مطابقة الأداء الحالي مع الخطة الموضوعة وبالتالي التعرف على مدى الانجاز الحقيقي للأهداف. إن أهمية

الأداء المالي بالنسبة للمنظمات تنبثق من مساهمته في قياس الأهداف ومقارنة نتائجها وتحديد مستوى الفاعلية في تحقيقها، علاوة على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة في التوصل إليها، وهو الأمر الذي يسمح بالحكم على مدى الكفاءة في تحقيق الأهداف(جميل وسعيد، ٢٠٠٤م) .

١,٢,٢ مؤشر السيولة: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل. أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة –المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة بسرعة. فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة. أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي. أي أن التكلفة المالية تلعب دوراً مهماً في التخصيص الأمثل للموارد المالية (يحياوي، ٢٠٠٢م) .

٢,٢,٢ مؤشر الربحية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في توليد الأرباح (الخطيب، ٢٠٠٩م) . فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه. كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. والرسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص. وهو ما يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة فإن اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية (الكرخي ، ٢٠٠٧م).

٣,٢,٢ مؤشر الكفاءة: يعمل مؤشر الكفاءة على تقييم مقدرة المنشاة علي الاستفادة من مصادرها المالية المتوفرة لديها. والكفاءة هنا تشير إلى القدرة على تحويل الأصول إلى سلع وخدمات خلال الفترة المالية لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق الأرباح (الرجبي، ٢٠١٤م) .

٤,٢,٢ مؤشر السوق: شهد تعظيم قيمة المنشأة في الكثير من المنشآت تطوراً زمنياً حتى أصبح هدف أساسي للمساهمين وأن هدف الإدارة هو تحقيق أقصى ربح إلا أن البعض يرى أن هذا الهدف غير شامل لعدة أسباب منها أن الأرباح الإجمالية ليست مهمة مثل أهمية الربحية بالنسبة للســـــــــ

الإستبيان هو الأداة الأساسية لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة، وينقسم الاستبيان إلى قسمين: القسم الأول يشتمل على البيانات الشخصية المتمثلة في العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة.

أما القسم الثاني من الاستبيان فيشتمل على عدد من المحاور تتكون من عدد العبارات. وتم تصميم الأسئلة بناء على معدل ليكرت الخماسي على النحو التالي:

- أوافق بشدة وتم إعطائها وزن (٥)
- أوافق وتم إعطائها وزن (٤)
- محايد وتم إعطائها وزن (٣)
- لا أوافق وتم اعطائها وزن (٢)
- لا أوافق بشدة وتم اعطائها وزن (١)

ويقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أ قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله ونعنى بالصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على مقياس ألفا كرنباخ كما يلي:

الجدول (١)

معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
عبارات المحور الأول	7	٠,٩١٢	٠,٩١٩
عبارات المحور الثاني	28	٠,٩٢٣	٠,٩٤٣
لجميع عبارات الاستبانة	35	٠,٩٠١	٠,٩٢٥

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، ٢٠٢٣م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (٩٠,١٪) فيما بلغ معامل الثبات (٩٥٢,٥٪)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات، والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة، والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة، وتحليل نتائجها.

٤,٣ اختبار الفرضيات

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t)لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

١,٤,٣ اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية "

تهدف هذه الفرضية إلى بيان أثر استخدام اسلوب القياس المرجعي علي مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل ممثل بـ (x١) ومؤشر السيولة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٢)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الأولى.

البيـــان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية Sig ()	التفسير
$\hat{B}_0$	٤,٦٠٦	٧,٠١٢	٠,٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠,٠٧٦	٠,٦٦٧	٠,٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠,٨١			
معامل التحديد (R^2)	٠,٨٠			
اختيار (F)	٨١,٤٠٧	النموذج معنوي		
Y=4.606+0.076x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٣م

يتضح للباحث من الجدول (٢) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين استخدام أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل و مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٨١)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٨٠)، هذه القيمة تدل على ان أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل تؤدي بـ (٨٠٪) في مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (٨١,٠١٢) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، و٧,٠١٢، ومتوسط اثر أسلوب القياس المرجعي في مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية يساوي (٧) مرة، ٠,٦٦٧: وتعني أن أسلوب القياس المرجعي يؤدي إلى زيادة في مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية ب ٦٧٪.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر السيولة قي ظل الحوكمة المؤسسية " قد تحققت.

٢,٤,٣ اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي علي مؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) ومؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٣)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

البيـــان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية Sig ()	التفسير
$\hat{B}_0$	٤,٥٤٠	٢,٨٤٩	٠,٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠,٠٥٩	٠,٥٦٧	٠,٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠,٧٥			
معامل التحديد (R^2)	٠,٨١			
اختيار (F)	٨٥,٧٧٨	النموذج معنوي		
Y=4.540+0.059x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٣م

يتضح للباحث من الجدول (٣) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل و مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٧٥)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٨١)، هذه القيمة تدل على أن أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل تؤدي بـ (٨١٪) في مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F)(٨٥,٧٧٨) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، و٢,٨٤٩، متوسط دور استخدام أسلوب القياس المرجعي في مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية يساوي (٢) مره، ٠,٥٦٧، وتعني أن استخدام أسلوب القياس المرجعي يساعد في زيادة مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية ب ٥٧٪.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية" قد تحققت.

٣,٤,٣ اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على مؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) ومؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

البيـــان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية Sig ()	التفسير
$\hat{B}_0$	٤,٤٨٧	٣,٩١٣	٠,٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠,١٤٦	٠,٧٢٧	٠,٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠,٨٧			
معامل التحديد (R^2)	٠,٧٠			
اختيار (F)	٦٦,٤٣٢	النموذج معنوي		
Y=4.487+0.146x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٣م

يتضح للباحثان من الجدول (٤) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين استخدام أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل و مؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٨٧)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٧٠)، هذه القيمة تدل على أن استخدام أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل تؤدي بـ (٧٠٪) في مؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F)(٦٦,٤٣٢) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، و٣,٩١٣، متوسط أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي في مؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية يساوي (٣) مره، ٠,٧٢٧، وتعني أن استخدام أسلوب القياس المرجعي يساهم في زيادة مؤشرات الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية ب ٧٢٪.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية " قد تحققت.

٤,٤,٣ اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل ممثل بـ (x٢) ومؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

البيـــان	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتماليةSig ()	التفسير
$\hat{B}_0$	٤,٤٨٣	٣,٨١١	٠,٠٠٠	معنوية
$\hat{B}_1$	٠,١٤٢	٠,٦٢٥	٠,٠٠٠	معنوية
معامل الارتباط (R)	٠,٨٨			
معامل التحديد (R^2)	٠,٧٢			
اختيار (F)	٦٦,٤٠٢	النموذج معنوي		
Y=4.487+0.146x				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٣م

يتضح للباحثان من الجدول (٥) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين استخدام أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل و مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠,٨٧)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٧٠)، هذه القيمة تدل على أن استخدام أسلوب القياس المرجعي كمتغير مستقل تؤدي بـ (٧٠٪) في مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F)(٦٦,٤٣٢) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠,٠٠٠)، و٣,٩١٣، متوسط أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي في مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية يساوي (٣) مره، ٠,٧٢٧، وتعني أن استخدام أسلوب القياس المرجعي يعمل على زيادة مؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية ب ٧٢٪.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية " قد تحققت.

٤. خاتمة:

تناولت الدراسة أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحقيق فاعلية الأداء المالي في ظل الحوكمة المؤسسية بالتطبيق علي عينة من الشركات الصناعية السودانية العاملة داخل ولاية الخرطوم ، حيث تم التعرض لفاعلية الأداء المالي في ظل الحوكمة المؤسسية من خلال مؤشراتها الأربعة المتمثلة في (مؤشر السيولة ، الكفاءة، الربحية، السوق). حيث أستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر الأولية من خلال استخدام أداة الأستبانة حيث تم إثبات صحة جميع الفرضيات وقدمت الدراسة بناءً على هذه النتائج عدد من التوصيات التي ترشد التطبيق العملي في هذه المجال.

١,٤ النتائج

بناءاً على الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحثان إلي النتائج التالية:

- أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر السيولة في ظل الحوكمة المؤسسية.
- أشارت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر الكفاءة في ظل الحوكمة المؤسسية.
- أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر الربحية في ظل الحوكمة المؤسسية.
- أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي ومؤشر السوق في ظل الحوكمة المؤسسية.
- ساعد استخدام أسلوب القياس المرجعي في ظل تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية على تخفيض التكاليف وزيادة ربحية الشركة.

– ساهم استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحقيق خاصية الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة كفاءة أنشطة الشركة في ظل وجود حاكمية مؤسسية.

٢,٤ التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يقدم الباحثان التوصيات الآتية:

- التطبيق الصحيح لمبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية لتسهيل مقارنة معلومات التكاليف الخاصة بالشركة بين السنوات وتحسين مؤشرات الأداء المالي بالشركة.
- الاهتمام بتطبيق أسلوب القياس المرجعي في ظل الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية لزيادة السيولة لمقابلة احتياجات الشركة.
- العمل على الاستغلال الأمثل لموارد الشركة عن طريق استخدام أسلوب القياس المرجعي لزيادة كفاءة الأنشطة داخل الشركة.
- إجراء المزيد من الدراسات لزيادة الاهتمام باستخدام أسلوب القياس المرجعي لما يحققه من فوائد للشركات الصناعية في زيادة فاعلية الأداء المالي في ظل الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية.
- الاهتمام باستخدام أسلوب القياس المرجعي لتحسين الوضع التنافسي للشركة في سوق العمل.
- توعية متخذي القرار بأهمية تطبيق أسلوب القياس المرجعي في تحديد التكاليف التي تترتب علية زيادة سيولة وربحية الشركة.

٥. قائمة المراجع:

- عبدالله ، ابا يزيد أحمد . (٢٠٠٩)، دور الرقابة الداخلية في تطوير الأداء المالي: دراسة ميدانية على مكاتب زكاة السودانيين العاملين بالخارج، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة)
- لطفي،أمين السيد. (٢٠٠٥)، التحليل المالي، (الإسكندرية: الدار الجامعية)،ص ٣٢٢.
- عبدالمحمودي، مصطفي صباح.(٢٠٢٢م)، أثر الحاكمية المؤسسية علي الأداء المالي والتشغيلي، (الأردن: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط).
- ريشو، بديع الدين (٢٠١٠)، إدارة التكاليف (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي)،ص ٢١٢.
- إبراهيم، حسام الدين حسين (٢٠٠٨)، مدخل مقترح لتفصيل دور الإدارة الإستراتيجية لتكاليف الصيانة في تعظيم المزايا التنافسية للفنادق السياحية المصرية، (مصر: دراسة اختيارية كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد الثلاثين العدد الأول).
- طلعت، حنان أحمد (٢٠٠٨) ،استخدام أسلوب المقاييس المرجعية كأداة للتطوير في مجال خفض التكلفة- دراسة ميدانية على قطاع صناعة الدواء في مصر رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية).
- مختار، سامي معمر (٢٠١٨)، العلاقة بين أسلوب القياس المرجعي والرقابة على التكاليف وانعكاسها على ترشيد القرارات الإدارية، (القاهرة: جامعة قناة السويس- كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ٩، العدد الثاني، ٢٠١٨م) ،ص١٩٥.

- جميل، سنان وسعيد، سوسن. (٢٠٠٤) ، تقييم أداء البنوك التجارية نسب السيول والربحية بالتطبيق على بنك الموصل للتنمية والاستثمار، (العراق: مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٨٤، العدد ٢٩)، ص ٦٥-٦٦.
- البلولة، الطيب المجتبي . (٢٠١٩)، دور الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية في الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية لدعم الميزة التنافسية، (الخرطوم: جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة).
- العبيدي، خلود عاصم وناس (٢٠٠٧م)، دور الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق لالوراق المالية (بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة)، ص١٤١
- الموسي، عباس نوار كحيط (٢٠٠٨)، دور المقارنة المرجعية في ترشيد التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة، (عمان: جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والاقتصاد،) ،ص ٩٣.
- خيري، عبد الماجد محمد (٢٠٠٧)، أثر المعلومات المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءة الأداء المالي دراسة ميدانية على هيئة الجمارك السودانية، (الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة).
- علي، محمد علي (٢٠١٧)، دور أسلوب القياس المرجعي في إدارة التكلفة الإستراتيجية للمنتجات ودعم الميزة التنافسية للشركات الصناعية، (الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه منشورة).
- الكرخي، مجيد (٢٠٠٧)، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، (عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع)
- الصيرفي، محمد (٢٠٠٧)، القرار الإداري ونظم دعمه،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، ص ١٨١.
- الحسين، محمد خالد عبد الله (٢٠١٦)، محاسبة استهلاك الموارد ودورها في تطوير الخدمات الصحية: دراسة ميدانية على الإدارة العامة للخدمات الطبية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة ماجستير غير منشورة)، ص ص ٥٨-٥٩.
- طاحون، محمد عبد الحميد (١٩٩٧م)، اتجاهات معاصرة في تطوير البناء الفكري للمحاسبة الإدارية، (مجلة البحوث المحاسبية، العدد الرابع) ،ص٢٤٥.
- القرويتين، محمد قاسم (٢٠٠٢)، نظرية المنظمة والتنظيم، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع) ،ص ١١١.
- الخطيب، محمد محمود (٢٠٠٩)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، (عمان: دار الحامد) ، ص ٣٤.
- يحياوي، مفيدة (٢٠٠٢)، تحديد الهيكل المالي في المؤسسات العمومية الاقتصادية، (جامعة بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد٣) ،ص ٨٩.
- نعيم، تومان وقاسم،محمد (٢٠١٧)، تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المنشأة، (جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد- قسم المحاسبة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية- المجلد١٩ ، العدد الأول) ،ص ٢٦٥.
- صقر، يحي معلى أحمد (٢٠١٢)، استخدام تحليل علاقة السبب أثرها في تفصيل المنظور الاستراتيجي للتكاليف، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة) ، ص٣٢٥.
- **Maged & Hesham (2011)," Best practice through benchmarking in Egyptian Organizations: An empirical analysis, p102.**
- **Michael S.C. Tse, Maleen Z. Gong.(2009), Recognition of Idle Resources in Time-Driven Activity- Based Costing and Resource Consumption Accounting Models, Journal of Applied Management Accounting Research, Vol ,7 , Number 2,p83.**
- **Syed Ajaz Ahmed, Mehboob Moosa, Application of Resource Consumption Accounting (RCA) In an Educational Institute, Pakistan Business Review, January 2011.**
- **Douglas J.Pringle & Robert S.Harris(1984), Essential of Managerial finance (USA: Scott Foremen,), pp ٥٥**